

جريدة الجمهورية 22/12/2012

"ربع ثورة" في مواجهة "ثلاثة أرباع وصاية"

قيل عن بيروت "ست الدنيا" و "أم الشرائع" ، بيروت التي قامت فيها ثورة شعبية في الرابع عشر من العام 2005 حيث نزل إلى ساحة الشهداء ما يفوق المليون لبناني ليقولوا لا للوصاية السورية على لبنان وقد وضعوا حداً لها.

عادةً تُنتهي الثورة نشاطها بشرعة حقوق أو بدستور تأسيسي أو بميثاق بين جمهور الثورة أو بعقد إجتماعي جديد، لكن هذه الثورة بقيت عالقة بين فكّي الوصاية السورية من جهة التي لها أدواتها الراغبة في إعادة الهيمنة على لبنان، و قوى السلاح من جهة أخرى التي تحاول أن تفصل الحياة السياسية وتسيّرهما بما يتلاءم وأهدافها.

ويقود قوى السلاح ما يسمّى "بالمقاومة" التي تملك ما يكفي لتحقيق هيمنتها على القرار السياسي في لبنان من سلاح ومال وقوى تابعة تعمل جاهدة لتحقيق ما تصبو إليه شراحتها الأمنية والعقائدية والسياسية ، في مقابل قوى الثورة المبعثرة والمشتتة المختبئة مؤخراً بسبب الخوف من الإغتيال وهذا أمر طبيعي.

لكن فقدان التنظيم بينها وتناقض بعض مشاريع الأحزاب المنضوية فيها وتعارضها ، وعدم وضوح الأفق السياسي أو الرؤية للحكم وعدم بلورة معارضة سياسية جدية إضافة إلى ضيق المساحة والهامش الديمقراطي داخل قوى 14 آذار جعلاً من هذه الثورة "ربع ثورة" ، وإن كان شعارها دعم حكم الدولة بدلاً من تأمين غطاءً للسلاح كما تفعل قوى 8 آذار برمتها التي لا داعٍ للحديث عن إطار الديمقراطية الواسع لديها ولا حتى عن نظرتها للدولة أو حتى لطريقة إدارتها للدولة إذ أن الممارسة وحدها كافية للدلالة عليها.

وفي المقابل فإن ثورة 14 آذار المؤمنة بمشروع الدولة ، لم تفصح عن الدولة التي تريدها؟؟؟ هل هي الدولة التي تحكمها البيوت والعائلات السياسية ، أم الدولة التي يستشري فيها الفساد والعقم في إدارتها والشلل في مرافقها ، أم الدولة التي تشكّل خطراً فادحاً وجسيماً ومستمراً على حياة وصحة المواطنين بدءاً من إدارتها على اختلافها وخطورة الطبابة فيها أحياناً مضافاً إلى ذلك الأدوية المزوّرة كما رأينا مؤخراً والتي تشكّل خطراً على سلامة الإنسان .

فالإدارة معطلة والقضاء متروكٌ لمصائبه والعدل نادر والأحزاب تستحوذ بها وتسنأثر فيها البيوت السياسية وأحزاب الأشخاص والرأسماليين أو العقائديين ، فيما الحياة الديمقراطية الحقيقية تنتظر ازدياد عدد المثقفين ، فناخبو لبنان ينتمون بمعظمهم إلى الطبقة الفقيرة التي يتم إبتزاز صوتها الإنتخابي بمقدار حاجتها للخدمات ، أو بما يمكن أن تحصل عليه من حاجات ملحة وضرورية.

فهم أصلاً يعيشون بيئة جبلية فقيرة بمعظمها لا توجد فيها مدارس أو مستشفيات ولم تصل إليها الكهرباء أو الهاتف ، وإذا توافرت لديهم كل هذه المقومات ولم يكونوا بحاجة إلى خدمات المسؤولين من وزراء ونواب ، فلا يتوافر لديهم خيارات أخرى بديلة.

فالمواجهة قلما تحصل بين أحزاب ديمقراطية فيها تداول على هرميتها ، بل بين عائلات وبيوت سياسية وأشخاص، قد لا يتمكن إلا المال السياسي من منافستهم أو ربما الإلتحاق بهم . كما تسعى هذه الأحزاب إلى تطويع الشباب المثقف في صفوفها وهذا من حقها ، لكنها تخجل في المقابل من أن تصف نفسها بما يتلاءم وصحة أوضاعها وحقيقة

طبيعتها ، فهل صدقتم يوماً أن ديكتاتورياً سياسياً سواء شغل رئاسة دولة أو رئاسة حزب يمكن أن ينتج إصلاحاً أو تغييراً ديمقراطياً.

أنه في الواقع نضال الأشخاص على رئاسة الأحزاب الذي لا يوقفه إلا الموت ، ولا يمكن أن يكمله إلا أفراد العائلة ، أما الباقي فهم من المصنفين الذين يُستخدمون للتعبئة كما يحلو لبعض قادة الأحزاب الحاليين بأن يُسميهم (وهو كان قد برز بدايةً بمعارضته للتقليد السياسي في لبنان لكنه يبدو أنه اندمج بهذا التقليد).

وإذا فاتحتم بالديمقراطية والمؤسسة الديمقراطية التي ينوون توريثها للرأي العام ، يقولون إن ذلك لا يمكن أن يحصل في الشرق وخصوصاً في لبنان.

لذلك تبقى ثورة الإنسان بحقوقه الكاملة ودولته الناقصة " ربع ثورة " في مقابل تعاضم وصاية السلاح التي تكاد تشكل وصاية كاملة واضحة المعالم وإن كانت غير معلنة ، وصاية تحرسها العباءات وتغذيها العصبية والعقائد والإمتدادات ، ويسهر عليها وفي ظلها أدوات صغار يعيشون بتخمة المجد الباطل الذي ستسخر منه حتماً الأجيال الصاعدة ، هذه التخمة التي تسكر قبل إنتحارها ليس إلا لكي تحتل الكراسي ، فتبذل الغالي والنفيس لأجلها.

كل ذلك لأن المسؤولية بمفهومها اللبناني وجاهة ليس إلا وبغض النظر عما إذا كان متولاها على قدرها أم لا وهو نادراً ما يكون . وما نقوله في هذا الصدد ليس للإنتقاد فقط ، بل لأننا نأمل أن تُقصر مسافات التغيير الحقيقية عندما يصبح العلم والمعرفة في منال الجميع وتنتهي لعبة الأوصياء على الإنسان.

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد